التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق

المدرس المساعد سلام منعم زامل ألشمري
جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

شهدت خطط التنمية خلال النصف الثاني من القرن الماضي إخفاقات عديدة على مستوى القطر وحتى على مستوى الوطن العربي مما أدى إلى فشلها في تحقيق أهداف السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية بصورة عامه وبالتنمية الزراعية بصورة خاصة وهذا أدى بدوره إلى ظهور مشكلة العجز الغذائي وتفاقمها ،وذلك في الوقت الذي اشتدت فيه تحديات العولمة وضراوة اقتصاد السوق وتحرير التجارة واستخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي من قبل الدول الصناعية المنتجة والمصدرة للسلع الغذائية الضرورية والأساسية.

إن السبب في قصور التنمية الزراعية في العراق وعجزها الواضح عن تحقيق الأمن الغذائي هو تعرضها إلى العديد من ألازمات والمعوقات التي صاحبت خطط التنمية الاقتصادية منذ السبعينات وحتى وقتنا الحاضر والتي أدت إلى إصابة الهياكل الاقتصادية بأختلالات إنتاجية ناجمة عن تخلف وتدني مستوى الأنظمة الاقتصادية وعدم إتباع سياسة زراعية واضحة المعالم بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية وما تسببه من تحديات الأمر الذي جعل استمرار عملية التنمية ونجاحها مرهونا بتجاوز هذه المعوقات والتحديات وإعادة بناء وخلق ظروف جديدة للإنتاج ونموه وكذلك إتباع سياسات زراعية خاصة بالتنمية الاقتصادية بصورة عامة والزراعية بشكل خاص إذ تكون أكثر قابلية للتطبيق وتحقيق الأهداف المنشودة منها .

مشكلة البحث

يعاني القطاع الزراعي في العراق في الوقت الحاضر ركود كبير في شتى مجالاته سواء إنتاج المحاصيل أو إنتاج المواد الغذائية المهمة وكذلك عجز خطط التنمية الزراعية فيه عن تحقيق أهدافها مما أدى إلى ظهور مشكلة العجز الغذائي وتفاقمها وعدم تحقيق مبدأ الأمن الغذائي والذي يمكن اعتباره مشكلة ذات إبعاد مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية .

هدف البحث

يهدف البحث كمحاولة علمية متواضعة لتسليط الضوء على واقع ومستقبل التنمية الزراعية والقطاع الزراعي ومفهوم وطبيعة الأمن الغذائي ومتطلباته في الاقتصاد العراقي وعرض مجموعة من الوسائل والسياسات لتنمية وتطوير الزراعة العراقية وتحقيق مبدأ الأمن الغذائي في العراق.

اولاً : التنمية الزراعية والأمن الغذائي

١-دور الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية

تحتل الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو الإنتاج الحيواني مكانة مميزة ودور بارز في اقتصاديات التنمية الاقتصادية .

إن بعض الدول النامية التي لا يحتل قطاعها الزراعي أهمية محسوسة في اقتصادياتها ولا تمتلك موارد استخراجية تعاني من مشاكل متعددة في مجال

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

نموها الاقتصادي ويصعب على سياستها الاقتصادية تحديد الفروض الخاصة بالتنمية بصوره كمية كما يتضاءل الأمل في تحقيق تلك الفروض في حالة تحديدها.

لقد تناول العديد من الاقتصاديين أهمية دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية وقد ساهموا في هذا الموضوع بالدراسات والبحوث وأشاروا إلى العديد من مجالات إسهام الموارد الإنتاجية الزراعية في اقتصاديات التنمية والمجالات التي يمكن إن يلعبها أو يؤديها القطاع الزراعي في هذا المضمار.

أن للزراعة دور وتأثير واضح في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للإفراد فالقطاع الزراعي متنوع في إنتاجه الغذائي كمحاصيل الحبوب والخضراوات والفواكه والمنتجات ألحيوانية بأشكالها المختلفة سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر أو كمدخلات للصناعات الغذائية .

كما ويلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير وتوفر العمل للقطاعات الإنتاجية اللازراعية كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي[1].

أن تحقيق تنمية زراعية أو مستوى نمو مناسب في القطاع الزراعي يعني استخدام أوسع للموارد السمادية والمكائن أي ما يعني أن نمو القطاع الزراعي يترتب عليه نمو الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وأخرى غيرها، كذلك توسيع البنية التسويقية للحاصلات الزراعية أي أن التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع اللازراعية مما يؤدي إلى توسيع السوق.

٢-القطاع الزراعي ومهمة توفير الغذاء

يواجه العراق في الوقت الحاضر تحديا غذائيا بالغ الأهمية من ابرز ملامحه قصور إنتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية الرئيسة في مقدمتها الحبوب ، إذ يتوجه القطر لاستيراد هذه الاحتياجات من الخارج وذلك بالاعتماد على موارد النقد الأجنبي والتي مصدرها الرئيسي تصدير النفط الخام الأمر الذي يشكل تهديدا واضحا لأمنه الغذائي .

لذلك فان قضية تنمية القطاع الزراعي وتطويره يجب إن تحتل أهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات القطر الغذائية فضلا عن تلبية احتياجات ألصناعة إلى المواد الأولية وتعد الزراعة هي الصناعة التي ترتكز عليها النشاطات الإنتاجية الأخرى، كما أنها تمثل ألدفعة الأولى القوية في النشاطات الاقتصادية التنموية في معظم تجارب التنمية الاقتصادية، وهذا ما يحتم على الدولة المتمثلة بوزارة الزراعة العراقية أن تتوجه بكل ما يمكن من وسائل وسياسات لتشجيع القطاع الزراعي لتلبية الحد الأدنى المطلوب من الموارد الغذائية كذلك الاتجاه نحو الأبحاث والدراسات الاقتصادية التي تستند على واقع إمكانيات العراق ومتطلبات التنمية الزراعية بالاستفادة من النظرية الاقتصادية والتجارب العالمية بغية إيجاد أفضل الحلول لمعالجة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي .

كما ويتعين على الدولة أن تركز في نهجها المتبع في أي إستراتيجية للتنمية الاقتصادية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وينبغي إعطاء أولوية للتنمية الزراعية والصناعات المرتبطة بهذه التنمية .

ومن اجل زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي فان التوسع في شبكات الري والصرف ضرورة ملحه لتحقيق

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأمن الغذائي كذلك تنمية الثروة السمكية والثروة الحيوانية من خلال إعطاء أولوية قصوى للصناعات المرتبطة بهذه الأنشطة التنموية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية .

٣-الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في العراق

أن انخفاض الاهتمام بقطاع الزراعة في الدول النامية ومنها العراق منذ منتصف القرن العشرين قد أثر على تحديد دور ألزراعة ومساهمتها في عملية النمو الاقتصادي، بالمقابل فقد أسندت الأولوية في تحقيق التنمية إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار باعتبارها الشرط الأساسي لعملية التنمية وكذلك اعتماد التصنيع كأداة للتنمية .

أن عدم الاهتمام بالزراعة أو تلك النظرة التي تقلل من شان ألزراعة لم تكن مقبولة ولا صالحة للتطبيق حيث أن إهمال الزراعة لصالح الصناعة كانت له نتائج وأثار سلبية حيث إن سلبيات هذه السياسة تفوق إيجابياتها لذلك اتجهت الجهود لإلقاء نظرة متعمقة على الزراعة كقوة دافعه ومحركة للنمو والتنمية الاقتصادية الشاملة خصوصا للأقطار التي تسهم فيها الزراعة بنصيب كبير في الناتج المحلي الإجمالي ومنها العراق.

لذلك ينبغي النظر إلى الزراعة بان لها دور ايجابي في التنمية وقوه دافعه للنمو الاقتصادي من حيث تقديمها مساهمات كبيرة ساهمت في عملية التحول الهيكلي لاقتصاديات الدول النامية ومجهز للفائض الاقتصادي لنمو القطاع الصناعي كفائض العمل المحول من الريف وفائض الغذاء لإطعام سكان المدن وفائض السلع ألمصدره ألجالبه للعملة الأجنبية وكذلك المنتجات الزراعية المستخدمة كمدخلات في عملية الصناعة بالإضافة إلى إيجاد السوق لتصريف المنتجات الصناعية(٢)

إن العراق لم يكن مستثنى من التحيز ضد الريف والزراعة في خططه الإنتاجية التي يركز فيها على المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية والخدمات بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات ألموجهه نحو التنمية الزراعية بدرجة كبيرة لا تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية وهذا بدوره أدى إلى انخفاض نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي[٣] في العراق ويمكن ملاحظة الجدول (١) الذي يبين مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث شكلت الزراعة نسبة(٥,٧%) عام ٢٠٠٦ وهذه تعد نسبة منخفضة ،ويعود سبب انخفاض نسبة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي بسبب تأثير الحروب السابقة وتأثير البني التحتية لها ونقص مصادر الطاقة وعدم تشغيلها بطاقتها القصوى بالإضافة إلى عدم وجود صادرات لهذا القطاع .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول (١) نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(نسبة مئوية)

السنوات	مساهمة ألزراعه في الناتج المحلي الإجمالي(%)
2000	4.7
2001	6.8
2002	8.5
2003	8.3
2004	7.3
2005	6.6
2006	5.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦

كذلك إن معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة في العراق هو معدل اقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية وهذا ما سبب في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل والسلع،كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضفي أهمية بالغة وضرورية جدا للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من اجل تحقيق الأمن الغذائي، وهكذا أصبحت الزراعة العراقية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي وزيادة المديونية الخارجية والتي تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات .

ثانيا:مأزق الأمن الغذائي في الاقتصاد العراقي

١- الأمن الغذائي، جوانب نظرية أو مفاهيمه :

لقد حضي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير من قبل الباحثين في دول العالم المختلفة ، فضلاً عن إن هذا الموضوع كان محور اهتمام الهيئات الدولية خصوصا بعد انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٧٤ والذي انبثق عنة هيئة تهتم بالبحث والمتابعة لمشكلة الغذاء وقد عرفت باسم المجلس الأعلى للتغذية كان هدفها تطوير الإنتاج الغذائي ودراسة أسواق المادة الغذائية ومحاولة سد احتياجات الدول النامية من الأغذية.

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم الأمن الغذائي، فقد عرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية (F.A.O) بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي جميع الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة [٤].

كما عرفة مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦ بأنه حاله تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا واقتصاديا على ما يكفي من طعام لجميع أفرادها وألا يكون هناك ما يهدد هذه الأسر بفقدان قدرتها على الحصول على هذا الطعام [٥]. ويتحقق الأمن الغذائي على المستوى النظري بالسعي إلى الاكتفاء الذاتي من الأغذية وتلبية الاحتياجات الغذائية في داخل البلد[٦] .

من خلال ما تقدم يمكن أن نعرف الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يكون فيها فرصة الحصول على الاحتياجات الغذائية الأساسية كما ونوعا لكافة أفراد

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المجتمع وفي كافة الأوقات وفي حدود دخولهم المتاحة لضمان استمرار حياتهم، ولهذا نلاحظ إن جميع دول العالم تسعى لتحقيق نسب اكتفاء عالية من المواد الغذائية .

وبتعبير أخر يعني الأمن الغذائي إن تنتج الدولة اكبر قدر ممكن مما تحتاجه من أغذية بطريقة اقتصادية مثالية في إنتاج السلع التي تحتاجها. لذلك فان الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية يبقى صمام الأمان للأمن الغذائي .

٢- واقع الأمن الغذائي في الاقتصاد العراقي :

أن الذي يهمنا في هذا البحث هو التعرف على المتغيرات المكونة لازمة اختلال التوازن الاقتصادي حيث كما هو معروف إن العراق يعاني بصورة عامة ومنذ فترة طويلة من اختلال حاد في التوازن الاقتصادي العام والذي يتضمن الاختلالات المستمرة الموجودة بين حجم الموارد المتاحة وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يطلبها السكان ويظهر ذلك بشكل واضح في الاختلال الموجود بين الإنتاج والاستهلاك خصوصا إن العراق في العقود الأخيرة يستهلك أكثر مما ينتج .

قد أدى هذا النمو السريع في الطلب على المواد الغذائية خلال العقود الأخيرة وقصور الإنتاج الزراعي للاستجابة لمتطلبات هذا النمو إلى تفاقم مشكلة العجز الغذائي واتساع الفجوة الغذائية وقد أدى هذا إلى تحول القطر العراقي من بلد شبه مكتفي ذاتيا في الستينات والسبعينات إلى أكثر بلدان العالم عجزا في السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمة الفجوة التجارية من الغذاء والتي تعبر عن الفرق بين كمية الواردات وكمية الصادرات للسلع الغذائية خلال عقد التسعينات مقادير كبيرة [٧]،كما يلي حيث بلغت الفجوة لمحصول الحنطة بمقدار (٥١٣) ألف طن والشعير (٨١.١٦)ألف طن والرز(٢٥٩.٢)إلف طن، السكر(٢٨٩.٧٧)إلف طن، الزيوت النباتية(٦٨.٢٥)، والبقوليات(٧.٩) إلف طن واللحوم الحمراء(٦.٣٨)إلف طن،لحوم الدجاج (٢.١٧٢)إلف طن، الحليب ومنتجاته (١١.٥٨) إلف طن، بيض المائدة (٤) مليون بيضة.

وعلى صعيد الاكتفاء الذاتي فلم تتجاوز نسبته في مجموع الحبوب،الحنطة(٣٤.٢%)والرز(٢١%) البقوليات (١٩.٢%) وفي الألبان ومنتجاتها(٧٣ %) وبيض المائدة (٢٨%)ولحوم الدجاج(١٥%) واللحوم الحمراء (٤٤%) ولحوم الأسماك (٦٠%) والزيوت النباتية(٦٥%)وهذا يعني إن أكثر من ٦٠% من الاستهلاك المحلي للأغذية يعتمد على الاستيراد من الخارج. وهذه مؤشرات خطرة خاصة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الوقت الحاضر مما سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء على المواطن العراقي وتهدد أمنه الغذائي ولذلك لابد من بذل الجهود لآجل زيادة نسب الاكتفاء الذاتي وخاصة في السلع الغذائية الرئيسة في قطرنا العزيز مقارنة ببعض الدول العربية التي حققت في الآونة الأخيرة مثل سوريا اكتفاءً ذاتياً في المحاصيل والسلع الغذائية .

ومن المعوقات الأخرى المهمة لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي هي:

١- القصور معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في القطاع الزراعي وذلك بسبب انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات ألموجهة إلى القطاع الزراعي بالقياس إلى الاستثمارات ألموجهة إلى القطاعات الأخرى وان الخلل القائم في عملية التنمية الزراعية في العراق لم يواجه إلى ألان بالجهود والتخصيصات الاستثمارية التي تتناسب مع مكانة الزراعة، فأن ما تم تحقيقه من استثمارات ضئيلة وبسيطة لا يمكن إن يحقق معدلات نمو متزايدة يتحقق بموجبها مستويات مقبولة من الاكتفاء الذاتي .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٢- عدم تطوير الأبحاث العلمية في مجال الزراعة واستخدام التكنولوجيا الأكثر كفاءة في الإنتاج الزراعي، فعلى الرغم من التقدم البسيط الذي طرأ على تكنولوجيا الإنتاج الزراعي في العراق ألا أنها ما زالت أدنى مما تم تطبيقه في الدول المتقدمة أو حتى بعض الدول العربية في هذا المجال. كما إن من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم استخدام تقنية ذات كفاءة إنتاجية أعلى والاعتماد على الأساليب الإنتاجية القديمة والتقليدية والتي لم يحدث عليها إلا تطويرات بسيطة إن وجدت.

٣- عدم انتشار مراكز البحوث الزراعية على مستوى المحافظات بالإضافة إلى عدم توفر الاستثمارات اللازمة لهذه المراكز وللبحوث التي يتم إنجازها في هذه المراكز بالإضافة إلى إن المراكز المتخصصة في البحوث الزراعية المتوفرة اغلبها مراكز بحثيه حكومية لا دخل للقطاع الخاص فيها .

لذلك يجب العمل جدياً على التغلب على عقبة العجز المالي المخصص لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي وكذلك تحسين كفاءة الأداء عن طريق تجميع الجهود والإمكانيات واستخدام الموارد المتاحة في الجامعات والمعاهد العلمية والبحثية المتخصصة وعلى الوجه الأكمل.

لم تعد مشكلة العجز الغذائي في العراق مجرد مشكلة اقتصادية زراعية أو غذائية وإنما يمكن اعتبارها مشكلة ذات إبعاد سياسية، حيث إن زيادة اعتماد العراق على توفير احتياجاته الغذائية من الأسواق العالمية التي تسيطر عليها الدول الصناعية الكبرى قد تعرضه إلى مخاطر عديدة ترتبط بالعلاقات والمساومات السياسية لان الغذاء قد أصبح سلاحاً إستراتيجياً أو وسيلة ضغط للدول المنتجة والمصدرة للمواد الغذائية على الدول المستوردة بوضع شروط تتعدى الاعتبارات التجارية وقد تصل إلى مستوى التنازلات السياسية[٨] .

لذلك لابد للعراق يضع سياسات وإستراتيجيات لتنمية وتطوير القطاع الزراعي لغرض تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي وتقليص الواردات الزراعية إلى أدنى حد خصوصا بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣ حيث نلاحظ زيادة نسبة ما يتم استيراده من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية،جميع هذا يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من التبعية الغذائية والسياسية إن وجدت.

لقد ركز العراق في السياسات التنموية التي اتبعها منذ السبعينات على تحقيق الاكتفاء الذاتي باستخدام سياسات كانت مصممة للوصول إلى أقصى درجات الإنتاج المحلي للمحاصيل الزراعية والغذائية الرئيسة وقد شملت هذه السياسات دعم المدخلات الزراعية المستخدمة في الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى رفع أسعار المنتج من هذه المحاصيل وكذلك تحسين مشاريع الري .

وفي واقع الأمر إن مثل هذه السياسات المتبعة قد تكون ذات كلفة عالية خصوصاً إذا كانت الميزة النسبية لإنتاج المحاصيل الزراعية والغذائية متدنية وغير ملائمة.

إن العراق في الوقت الحاضر الذي يشهد فيه القطاع الزراعي ركود كبير في شتى مجالاته سواء أنتاج المحاصيل الستراتيجيه كالحبوب أو المحاصيل الزراعية الأخرى أو حتى إنتاج المواد الغذائية المهمة يتطلب منه العمل على ترك العمل بمبدأ الميزة النسبية في سبيل تحقيق نمو اقتصادي متوازن فالولايات الأمريكية المتحدة مثلاً تجاهلت العمل بمبدأ الميزة النسبية في بداية سعيها لتطوير إنتاجها الزراعي وتنويعه وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية وإلستراتيجية وذلك بإتباع سياسة زراعية قوامها استخدام التكنولوجيا الحديثة والدعم المالي الكبير الذي تمنحه للمزارع والأسعار العالية المضمونة لمنتجاته والحماية الكمركية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(٩). وكان من نتائج هذه السياسة زيادة نمو الإنتاج الزراعي لبعض المنتجات نمواً لا يتناسب مع الميزة النسبية لهذه الأقطار ، مثال ذلك زراعة الرز في الولايات الأمريكية المتحدة والذي تبلغ كلفتة أكثر من أربعة إضعاف كلفته في تايلاند أو في بلدان جنوب شرق أسيا الأخرى وكذلك إنتاج السكر في بعض الدول ألمتقدمه صناعياً فان كلفته تكون أعلى من كلفة إنتاجه في بعض الدول أو المناطق المدارية. لكن مع ذلك فقد أصبحت هذه الدول من أكثر المنتجين للسكر والرز في العالم .

من خلال ذلك نلاحظ إن تجارب الدول المتقدمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحقيق نسب الاكتفاء الذاتي أن الميزة النسبية لا يمكن خلقها في حالة عدم توفرها في تطوير الإنتاج الزراعي.

لذلك فالعراق يجب أن يعمل على توفير وخلق ميزة نسبية ديناميكية يمكن اكتسابها وتطويرها من خلال الابتكار والتطوير وذلك لغرض تحقيق نسب اكتفاء ذاتي عالية والارتقاء بمستوى تغذية السكان، كما إن على وزارة الزراعة العراقية إن تعمل جاهده لتبني سياسات زراعية هادفة لخلق ميزه نسبية في إنتاج المحاصيل إلستراتيجية والعمل على تطوير الإنتاج الزراعي كماً ونوعا باستخدام التكنولوجيا والتقدم العلمي المتاح في المجال الزراعي، خاصة إذا علمنا إن كثير من الدول النامية التي استخدمت ما يسمى (بالثورة الخضراء)كالهند والباكستان قد حققت نجاحات كبيرة في زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً.

ثالثا :الأمن المائي ومستقبل الأمن الغذائي في العراق

١- جوانب نظرية وعملية في الأمن المائي:

يعد مصطلح الأمن المائي من المصطلحات الحديثة نسبيا والتي ظهرت أخيرا وذلك على غرار مصطلح الأمن الغذائي الذي هو لاشك انعكاس لما يتركه الأول على الثاني من أثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، فخلال العقود الأخيرة من القرن الماضي زادت ندرة الموارد المائية العذبة لكونها محدودة من جهة واستمرارية زيادة الطلب عليها من جهة ثانية .

ونظرا لزيادة الطلب على الأغذية والناجم عن زيادة إعداد السكان فقد أصبح توفير مقادير كبيرة من المياه للمزارعين أمرا متزايد الصعوبة إذ تشير الدراسات والبحوث إلى إن إجمالي الاحتياجات المائية عام ٢٠٢٥ سيزيد بنسبة ٥% عما هو متاح من مياه [١٠].

لذلك فان الموارد المائية لا يمكن الاستعاضة عنها فهي ضرورية لحياة الإنسان والحيوان وكذلك ضرورية لري النباتات والحيوانات وكذلك الاستعمالات الصناعية بشتى أنواعها. كما إن إنتاج الغذاء معتمد على مدى توفر رطوبة كافية في التربة وان التكنولوجيا الزراعية المستخدمة في دول العالم المتقدم والتي حققت زيادات مستمرة ومتوالية في إنتاج الأغذية تعتمد اعتمادا كبيرا على الري لضمان رطوبة التربة اللازمة للإنبات .

فقد عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأمن المائي بأنة الحالة التي بموجبها يمكن توفير كميات من الموارد المائية لتلبية الطلب عليها للاستعمالات المتنوعة (زراعية ،صناعية،بلدية)إضافة إلى فاقد المياه ومستلزمات تدفقها في المجاري المائية للمحافظة على البيئة والثروة السمكية مع الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي ملائم لتلك الموارد[١١].

لقد اختلف الباحثون في المقادير الواجب توفرها من المياه فقد بين مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمنعقد عام ١٩٩٦ بان إنتاج الوجبات التقليدية في كاليفورنيا يتطلب نحو ٢٢٠٠ متر مكعب لكل فرد سنويا والأرقام المقابلة لذلك في تونس قدرت بنحو ١١٠٠ متر مكعب للفرد سنويا وكانت نسبة مياه الري في

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

كاليفورنيا تقدر بأكثر من ٧٠% مقابل ٦٠%في تونس [١٢]

أن جميع هذه الاستخدامات مع زيادة أعداد السكان في العالم ستشكل عجزا في المياه المتاحة لتلبيتها خصوصا وان الزراعة المروية نشاط يعتمد اعتمادا كليا ومكثفا على استخدام المياه إذ تستحوذ على ما يقارب ثلاثة أرباع المياه التي يتم سحبها من الأنهار والبحيرات والطبقات الحاملة للمياه وهي تساهم بنسبة قرابة ٤٥% من إنتاج الغذاء في العالم ، كما أن الموارد المائية تمثل مصدرا مهما للإنتاج السمكي فهناك ما يقارب ٢٠% من مجموع قيمة الإنتاج السمكي تأتي من خلال تربية الأسماك في المياه العذبة لذلك فان الأمن المائي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي ويتأثر به بشكل كبير .

٢- الأمن الغذائي وإمدادات المياه في العراق

أن المتاح أو المتوفر من المياه العذبة والتي يمكن الحصول عليها بسهوله أصبحت محدودة ونادرة في العديد من بلدان العالم، وهناك تنافس واضح في الحصول على هذه المياه سواء كانت ألسطحيه أو ألجوفيه خصوصا في المناطق المكتظة بالسكان وفي المناطق الصناعية الرئيسية لإنتاج الأغذية .

أن موارد المياه الغير مستغله لحد ألان تعد ثروة إستراتيجية لعملية التنمية والأمن الغذائي سواء كان ذلك بالعراق أو أي من بلدان العالم .

ومما يجب الإشارة إليه إن عمليات التكنولوجيا الزراعية التي يمكن من خلالها تحقيق ألثوره الخضراء والزيادة في إنتاج الأغذية كانت ولا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الري لضمان الإنتاج الوفير ولعدم كفاية معدلات سقوط الأمطار، حيث تعتمد المنطقتين الجنوبية والوسطى في العراق اعتماداً كلياً على مياه الري العذبة أما في المنطقة الشمالية فهي الأخرى تعتمد أيضا على الري لكن بنسبة اقل من تلك المنطقتين لارتفاع معدلات سقوط الأمطار في هذه المنطقة .

لذلك فأن الزراعة المروية تكون أكثر إنتاجية في العراق من الزراعة المطرية وبفارق كبير قد يصل إلى ٦٥% من إنتاج الأغذية أو المحاصيل الزراعية لذلك فأن الضرورة تستوجب إن يكون مصدر الزيادة اللازمة للإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية والسلع الزراعية في الوقت الحاضر والمستقبل ينصب على تكثيف الإنتاج الزراعي بصوره عمودية وليس بصورة أفقية (أي توسيع مساحات الأراضي المزروعة) .

إن إمكانية زيادة الإنتاج وتكثيفه سيكون معتمدا بشكل كبير على الزراعة المروية من المطرية ويشير بعض الباحثين إلى إن ٨٠% من الإنتاج الإضافي سيكون معتمداً على الزراعة المروية[١٣].

إن المأزق الذي يمر به العراق فيما يخص إمدادات المياه هو ارتفاع نسبة اعتماده على الموارد المائية النابعة خارج حدوده وهذا ما يجعله أكثر عرضه للنقص والتدهور المتوقع في الكمية والنوعية نتيجةً لاستخدامات جائرة من دول المنبع وجدير بالذكر إن مساحة حوض نهر دجله تبلغ (٢٥٣)إلف كم موزعة على ١٧% في تركيا ٢٨.٢% في إيران و٥٤% في العراق، أما مساحة نهر حوض الفرات فتبلغ (٣٧٨) إلف كم موزعة على ٣٣% في تركيا و٢٠% في سوريا و ٤٧% في العراق. كما يلاحظ إن ٦٨ % من إيرادات نهر دجلة هي من خارج العراق وان ٩٩% من إيرادات نهر الفرات هي من خارج العراق أيضا وهذا يوضح لنا خضوع هذه الأنهار إلى إرادة ومصالح دول متعددة مما يجعل الأمن المائي ومن ثم الأمن الغذائي متأثر لحد كبير بهذه الإرادات [١٤] . خصوصاً بعد قيام تركيا منذ ١٩٧٠ بتنفيذ مشروع ضخم شمالي الأناضول يرمز إليه بمصطلح (GAP) والذي يتضمن إنشاء ٢١

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

سد أنشى منها لحد ألان عدد كبير من منها سد كيبان وسد أتاتورك وسد قره قابا بالإضافة إلى ١٤ نفقا وقناة حيث ستؤدي هذه المشاريع إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى العراق بنسبة ٧٥%- ٩٠% وسيصبح ما يصل إلى العراق من مياه نهر الفرات في المستقبل بحدود سبعة مليارات فقط وهي كمية تساوي ربع المورد المائي الواصل إلى القطر طوال السنوات ألماضيه، هذا بالإضافة إلى إن المشروع سبب مشاكل بيئية ذات خطورة بالغة للقطر تتمثل بحبس لجزء كبير من الطمي الذي تحمله مياه نهر الفرات وازدياد نسبة ملوحتها وتلوثها بالأسمدة الكيماوية والمبيدات [١٥].

كما يقدر بعض الباحثين مقدار العجز المائي خلال العشر سنوات القادمة بحدود ١٣ مليار متر مكعب وذلك بسبب السياسة المائية التي تتبعها السلطات التركية الأمر الذي انعكس على مستقبل الأمن الغذائي في البلاد [١٦] ، ويمكن ملاحظة الجدول (٢) الذي يوضح واردات نهري دجلة والفرات ونسبتها من المعدل العام للسنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ حيث نلاحظ الانخفاض المستمر في الواردات المائية لتلك الأنهار.

الجدول (٢): واردات نهري دجلة والفرات وروافدهما ونسبتها من المعدل العام للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٦)

السنة	النهر	الواردات المائية (مليار م^3)	نسبتها من المعدل العام
2004	دجلة وروافده	44.42	92
	الفرات وروافده	20.54	104
2005	دجلة وروافده	37.08	77
	الفرات وروافده	17.57	88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات أ- وزارة الموارد المائية/ المديرية العامة للتخطيط والتنمية/ مركز السياسة البيئية ، ب- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦

مما سبق يجب الإشارة إلى إن وضع دول الجوار مخططاتها ومشاريعها هذه موضع التنفيذ سوف لا يؤدي فقط إلى عدم قدرة العراق من تنفيذ الخطط والسياسات التي وضعها لزيادة وتوسيع أراضية المزروعة وكذلك زيادة نسبة اكتفاءه من السلع والمحاصيل الزراعية بل أن هذا سيؤدي إلى زيادة التدهور في الوضع العراقي والتنموي وخاصة الغذائي فضلا عن الآثار البيئية الأخرى .

كما إن زيادة الطلب على المياه نتيجة زيادة السكان واحتياجات التنمية الزراعية والصناعية يتطلب بذل الجهود من الجهات المسئولة عن إدارة الموارد المائية (وزارة الموارد المائية) من اجل ترشيداً لاستخدامات وتقليل معدلات التسرب والهدر والفقد هذا بالإضافة إلى إمكانية عقد الاتفاقيات الدولية مع دول المنبع بخصوص الحقوق المكتسبة من مياه الأنهار المشتركة مع هذه الدول وتثبيت هذه الحقوق وفق القوانين الدولية .

رابعا:الزيادة السكانية والاحتياجات الغذائية

إن العالم يشهد زيادة واضحة في معدلات النمو السكاني وان هذه الزيادة شملت جميع بلدان العالم ومنها العراق.

أن زيادة معدلات النمو السكاني سيكون من أهم العوامل التي تسبب ارتفاع الطلب على الأغذية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والمحاصيل الزراعية، وهذا سيكون له دور في زيادة الإنتاج بدرجه كبيرة لسد الطلب المتزايد دون إن يخلو الأمر بكل تأكيد من أجهاد واضح للموارد الزراعية والاقتصادية .

إن عدد سكان العراق ازداد بشكل واضح خلال العقود الأخيرة فوفقاً للإحصائيات[١٧] كان عدد سكان القطر في عام ١٩٧٠ بحدود (٩٩٤٠)ألف نسمه ازداد في عام ١٩٨٠ إلى (١٣٢٣٨) ألف نسمة بزيادة مقدارها (٢٧%) عن العام١٩٧٠ واستمر بالزيادة حتى وصل عام١٩٩٠ بحدود (١٧٨٩٠) ألف نسمه بزيادة مقدارها (٢٦%) عن العام ١٩٨٠ إما في عام ٢٠٠٠ فيقدر عدد السكان بـ(٢٤٥٣٦ ألف) نسمة وبزيادة مقدارها(٢٦%) عن العام ١٩٩٠ ، أما في عام ٢٠٠٦ فيقدر عدد سكان العراق بنحو (٢٨٨١٠) وبزيادة مقدارها (١٦%) عن العام ٢٠٠٠.

أن تلك الزيادة الواضحة في إعداد السكان في القطر ستكون من أهم الأسباب في زيادة الطلب على الموارد الزراعية بشكل كبير مما يحتم مواصلة النمو الكبير في إنتاج الأغذية، وما يجدر الإشارة إلية إن نسب الإنتاج الزراعي في العراق في الفترة الأخيرة أصبحت دون المستويات المطلوبة لسد الحاجة المحلية، بل إن السوق العراقي أصبح سوق شبه معتمد على ما يتم استيراده من خارج القطر

وان الاعتماد على الواردات من المحاصيل والمواد الغذائية وانخفاض نسب الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى انخفاض مستوى دخل الفرد العراقي حيث قدر متوسط دخل الأسرة العراقية السنوي بحدود (٢,١)مليون دينار[١٨] لكل أسرة وهذا سيكون سبب رئيسي في انخفاض نصيب الفرد من الغذاء دون المستوى الذي يحقق مبدأ الأمن الغذائي وسيكون هذا مثاراً للقلق حيث سيكون سبباً في عدم إمكانية بلوغ أهداف الأمن الغذائي وإنتاج الأغذية في القطر.

الجدول (٣): عدد سكان العراق للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٦(بالإلف)

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1970	4754	4686	9440
1975	5603	5521	11124
1980	6815	6423	13238
1985	8015	7570	15585
1990	9190	8700	17890
1995	10541	9995	20536
2000	12047	12039	24536
2005	14055	13908	27963
2006	14493	14317	28810

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦

خامسا : ظاهرة الفقر والأمن الغذائي

١-الإطار ألمفاهيمي للفقر

أن كل ما يكتب ويكتب عن الفقر يظهر حقيقة هي إننا ما زلنا دون تعريف جامع مانع للفقر وان كل ما بين أيدينا هو مؤشرات إجرائية بعضها قابل للقياس وبعضها الأخر كيفي أو نوعي يصعب التعبير عنه كميا، فضلا على إن تلك المؤشرات قد تطرح المفهوم على نحو ضيق أو على نحو واسع يصعب الإحاطة بعناصره الفرعية .

فالفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية ينمو في سياق تأريخي مجتمعي جغرافي وهو كغيره من المفاهيم الأساسية والظواهر الكبرى عصي على التعريف .

للفقر تعار يف عدة فمنهم من عرفه على انه يعتمد على الحاجات الأساسية التي يمكن التعبير عنها على شكل كميات معينة كالغذاء والملابس والسكن والماء والصرف الصحي مما يمثل الحد الأدنى الضروري لتأمين السلامة الصحية وتجنب سوء التغذية وما شابه

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

من أوجه القصور في الحياة، لقد بلغ هذا التعريف أو المدخل ذروة انتشاره خلال عقد السبعينات من القرن الماضي وهو ينطوي على معنى نسبي للفقر حيث انه يتغير بتغير الدخل من بلد لأخر ومن وقت لأخر في البلد نفسه معتمدا على كلف إشباع الحاجات المختلفة [١٩].

وهناك من يطرح مفهوم الفقر الاجتماعي ويقصد به عدم المساواة الاجتماعية [٢٠] ،وقسم أخر يعرفون الفقر على انه مجموعة من الظروف والأوضاع الحياتية التي تعيشها فئات اجتماعية تتسم بالحرمان على الأصعدة المادية والاجتماعية والبيئية[٢١].

ومن هذه التعاريف الكثيرة يمكن الإشارة إلى تعريف قد يكون أكثر شمولا من مجموعة التعاريف هذه لأحد الباحثين في هذا المجال [٢٢] حيث عرف الفقر بأنه نقص في القدرة الإنسانية (الفردية والفئوية) والمجتمعية المؤسسية ينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو عنهما معا في مجتمع معين وفي زمن معين مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للإفراد والجماعات .

وان قياس الفقر ينبغي إن يتسم بمرونة الإحاطة بالتنوع سواء على الصعيد المحلي (ريف ،حضر) مثلا أو على الصعيد الوطني (المجتمع السياسي) أو على الصعيد الدولي (مقارنات بين الدول المختلفة) أو تشخيص لمؤشرات عالميه للفقر مع ملاحظات الفرو قات الواضحة بين تلك المفاهيم في المجتمعات المختلفة .

٢- مستوى الفقر في العراق

أن النمو السريع للسكان في القطر يمكن اعتباره سبب ونتيجة للفقر في آن واحد، إذ غالبا ما يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الفقر عن طريق رفع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه مستوى دخل الفرد بدون تحسن وقد شكلت نسب الإعالة للأسر العراقية [٢٣] في المتوسط للعام ٢٠٠٦ نسبة (٧٣%) وهذه تعتبر نسبة مرتفعة والجدول (٤) يبين نسب إعالة السكان بعمر ٦٥ سنة فأكثر و١٤ فما دون وحسب المحافظة .

الجدول (٤): نسب إعالة السكان حسب المحافظة للعام ٢٠٠٦(نسبة مئوية)

المحافظة	نسب الإعالة
نينوى	85.76
كركوك	67.29
ديالى	70.23
الانبار	81.80
بغداد	64.46
بابل	77.96
كربلاء	78.98
واسط	77.17
صلاح الدين	90.85
النجف	79.81
القادسية	87.55
المثنى	89.26
ذي قار	77.73
ميسان	79.36
البصرة	75.81

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

إقليم كردستان:	
دهوك	83.42
اربيل	68.08
السليمانية	60.98
المتوسط	73.08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام ٢٠٠٦

لذلك فأن ارتفاع معدلات الإعالة على الأسر خصوصا الأسر ذات الدخل المحدود أو الدخل الثابت سيؤدي ذلك إلى اقتطاع جزء من الموارد المالية المخصصة لنفقات التعليم والصحة لأجل الحصول على مزيد من الغذاء واحتياجات المعيشة الأخرى، وغالبا ما يصل الحال إلى التضحية بتعليم بعض الأبناء .

كما إن معدلات النمو المتزايدة ستكون سبب في إرهاق ميزانية الخدمات (التعليم والصحة والإسكان) كما ستكون سبب مهم في إرهاق قدرة أسواق العمل على استيعاب العمال الجدد الداخلين إلى سوق العمل وهذا قد يساهم في خفض الأجور [٢٤].

أن ارتفاع مستويات الفقر خاصة في البلدان النامية قد تكون من أهم الأسباب لارتفاع نسبة نمو السكان وذلك لان الفقراء يلجئون إلى إنجاب عدد كبير نسبيا من الأطفال لاعتبارهم أصول اقتصادية ومصدر لكسب الدخل بالإضافة إلى تعزيز أمنهم الاقتصادي عند الشيخوخة.

من خلال ذلك تتبين الكيفية التي يساهم فيها النمو السكاني المتزايد في العراق أو أي من بلدان العالم الثالث في انتشار الفقر وفقدان الأمن الغذائي.

إن المؤشرات الإحصائية ترسم صورة قائمة حول أوضاع الغذاء ونسب السكان اللذين يعانون من سوء التغذية في العراق فالحصار الاقتصادي الذي فرض في عهد النظام السابق كان واحدا من الأسباب التي أدت إلى نقص الغذاء وارتفاع نسب السكان اللذين يعانون من سوء التغذية خصوصا الأطفال دون سن الخامسة من العمر إما خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بعد إحداث نيسان ٢٠٠٣ فالاضطرابات المدمرة والمستنزفة والوضع الأمني الغير مستقر الذي يمر به القطر هي أيضا تمثل سبب أخر من الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر ونسب السكان اللذين يعانون من سوء التغذية الحاد والمعتدل[٢٥] حيث شكلت نسبة هؤلاء السكان اللذين يعانون من نقص وسوء التغذية في المتوسط نسبة 8.5% عام ٢٠٠٦ وهذا سيكون سبب أخر من أسباب فقدان الأمن الغذائي وكذلك الآثار السلبية على كل مناحي الحياة خصوصا الاقتصادية منها ويمكن ملاحظة الجدول (٥) الذي يبن سوء ونقص التغذية لسكان حسب المحافظة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول (٥): سوء ونقص التغذية* حسب المحافظة– للعام ٢٠٠٦ (نسبة مئوية)

المحافظة	نقص التغذية الشديد	نقص التغذية المعتدل
دهوك	0.9	3.1
نينوى	1.9	3.7
السليمانية	0.6	2.1
كركوك	2.1	2.6
اربيل	2.1	3.5
ديالى	2.9	5.9
الانبار	2.8	5.8
بغداد	1.8	6.3
بابل	2.3	7.8
كربلاء	2.6	7.5
واسط	2.8	5.8
صلاح الدين	1.9	6.9
النجف	2.9	5.6
القادسية	5.6	11.6
المثنى	3.7	8.5
ذي قار	2.6	9.2
ميسان	3.2	7.4
البصرة	2.2	5.1
المتوسط	2.5	6.02

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام٢٠٠٦

*سوء التغذية (الوزن نسبة للطول)

كما إن تباين مستويات الدخول ومستويات الخدمات الاجتماعية المختلفة والبني الأساسية بين مناطق الريف والحضر تمثل سبب أخر لارتفاع نسب الفقر، حيث أن القرى والمناطق الريفية لم تحضي بمثل

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الاهتمام التنموي الذي تحضي به المدن لذلك يجب الاهتمام بأوضاع السكان في القرى والأرياف وزيادة الاستثمارات في تلك المناطق التي يعوزها الكثير من الخدمات الاجتماعية والبني الأساسية والمشاريع الإنتاجية التي تكون عامل جذب واستقرار لهم وعدم هجرتهم إلى المدن.

أن النمو الاقتصادي وان كان يشكل واحد من العوامل الجوهرية للقضاء على ظاهرة الفقر في الريف العراقي ألا انه لا يمكن اعتباره كافيا بحد ذاته ما لم يقترن بعوامل أخرى لكي يعطي نتائج ايجابية ومرضية حيث أن الافتقار إلى التغيرات ألهيكليه في نظام حيازة الأراضي وفي توزيع الأصول الإنتاجية وفي شروط التبادل التجاري سواء كان المحلي أو الدولي وفي الإنفاق والاستثمار بالإضافة إلى نموذج التنمية الذي طبق في معظم الدول العربية جميعها تعتبر من العوامل الأساسية المسئولة عن استمرار ظاهرة الفقر وتفاقمها في الريف العراقي.

لذلك فعملية النمو الاقتصادي لابد إن تقترن ببرامج اقتصادية للحد من هذه الظاهرة، كذلك زيادة مستويات الدخول لكي تكون سبب فعال في القضاء على ظاهرة الفقر.

ومن الممكن إن تكون سياسات إعادة توزيع الدخول جزء من برامج التخفيف من حدة الفقر واستئصاله.

ومن بين إشكال إعادة توزيع الدخول هي زيادة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والاستثمار في رأس المال البشري [٢٦] حيث أن الاستثمار في رأس المال البشري في شكل خدمات الصحة والتعليم وحماية البيئة وتحسين التغذية هي وسائل فعالة لزيادة إنتاجية السكان وبالتالي فهو يعتبر منهج وأسلوب علاجي مفضل في تخفيف حدة الفقر واستئصاله بشكل تام وهذا سيكون سبب في تحقيق الأمن الغذائي .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال هذا العرض لمشكلة الأمن الغذائي ومتطلباته وكيفية تحقيق تنمية زراعية مستدامة في العراق وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية المتعلقة بمتطلبات التنمية الزراعية أمكن التوصل إلى جملة من الاستنتاجات ومنها

١- التحيز الواضح ضد الزراعة حيث يعاني العراق من عدم كفاية الاستثمارات الزراعية وانخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة مما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل كبير.

٢- إن ما تحقق من إنجازات في المجال الزراعي لا يزال دون مستوى الطموح من خلال اتساع حجم الفجوة الغذائية لمعظم المحاصيل الزراعية السلع الغذائية ،وزيادة ما يتم استيراده من المحاصيل والمواد الغذائية حيث تجاوزت هذه النسبة ٦٠% ،كما لا زالت نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الزراعية والغذائية متدنية بدرجة كبيرة ومقلقة .

٣- لا زالت هناك مجموعه من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة استغلالاً امثل وان المستغل منها ما زال دون مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل .

٤- القصور الواضح في مستوى الخدمات الزراعية التكنولوجية وقلة التخصيصات المالية الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية والكوادر البشرية المؤهلة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٥- عدم كفاية البنى الأساسية والمؤسسية والبحثية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي وتحديثه في العراق و عدم انتشار مراكز البحوث على مستوى المحافظات وانخفاض الاستثمارات اللازمة لهذه المراكز وان المتوفر منها اغلبها حكومية لا دخل للقطاع الخاص فيها .

٦- أن مستقبل الأمن المائي في العراق ينذر بالخطر خصوصا فيما يتعلق بنهر الفرات حيث ستنخفض إيراداته بنسبة ٧٥%-٩٠% وسيصبح ما يصل العراق بحدود ٧ مليارات متر مكعب وهي كمية تساوي ربع المورد المائي الواصل إلى القطر طوال السنوات الماضية بسبب السياسات التي تتبعها دول المنبع تركيا، ويقدر العجز المائي خلال السنوات العشر القادمة بنحو ١٣ مليار متر مكعب مما سينعكس بشكل سلبي على مستقبل الأمن الغذائي في القطر.

٧-إن العراق يشهد زيادة واضحة في معدلات النمو السكاني وهذه الزيادة ستكون من أهم الأسباب في زيادة الطلب على الموارد الزراعية دون إن يخلو الأمر من إجهاد واضح للموارد الزراعية، كما أن النمو السريع للسكان في القطر سيؤدي إلى زيادة مستويات الفقر عن طريق رفع معدلات الإعالة للأسر العراقية حيث قدرت نسبة الإعالة ٧٣%، بالإضافة إلى انخفاض مستويات دخول الأفراد حيث يقدر متوسط دخل الأسرة العراقية السنوي بنحو(٢,١) مليون دينار، وهذا سيكون سبب رئيسي في انخفاض نصيب الفرد من الغذاء دون المستوى الذي يحقق مبدأ الأمن الغذائي.

التوصيات :

ومن اجل التغلب على هذه التحديات والعقبات وتحقيق التنمية الزراعية ورفع مستويات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي يجب على الجهات المسئولة عن القطاع الزراعي ألمتمثله بوزارة الزراعة العراقية أن تتبنى استراتيجيات وسياسات اقتصادية تطويرية تتضمن مجموعة من الوسائل والتدابير والإجراءات التي تحقق الأهداف المنشودة، وفي نهاية هذا البحث يمكن عرض مجموعة من التوصيات التي نرى أن لها دور فعال وايجابي في تحقيق متطلبات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في العراق ومنها :

١- العمل بجدية على توجيه اهتمام اكبر للقطاع الزراعي وعدم التحيز ضد الزراعة والريف ورفع نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة لغرض تطوير المجالات والمرافق الأساسية الزراعية والتسويقية ومجالات الخدمات الزراعية المساندة.

٢- العمل على حث وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الزراعي والغذائي وخلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين وتحفيز المواطنين للعمل في القطاع الزراعي .

٣- العمل على توفير الائتمان الزراعي بشروط ميسرة ودعم سعر الفائدة على القروض الزراعية .

٤- الاهتمام بسياسة الأسعار الزراعية وأتباع سياسة دعم سعر المنتج ورفع هذا السعر إلى ما يقارب الأسعار العالمية بحيث تكون بمستويات مجزية ومشجعه للمنتج الزراعي للاستمرار في العملية الزراعية وزيادة الإنتاجية.

٥- العمل على إتباع سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي (كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمعدات الزراعية وغيرها) لان تحرير أسعار هذه المستلزمات ورفع الدعم عنها سيكون سبب في رفع أسعارها وهذا سيساهم في زيادة الأعباء المالية على

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المزارعين وبالتالي عدم قدرتهم على شراء الكميات الكافية من المدخلات للتوسع في الإنتاج الزراعي .

٦- التأكيد على الربط بين الأمن المائي والأمن الغذائي باعتبارهم وسيله فعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإعداد السياسات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث بالإضافة إلى رفع كفاءة استخدام مياه الري العذبة وتقليل نسب الفقد والهدر في المياه .

٧- الحرص على الحقوق ألمكتسبه من مياه نهري دجلة والفرات بين الدول ألمشتركه وتثبيت هذه الحقوق التي أشرتها مبادئ القانون الدولي والأمم المتحدة بالنسبة للدول المشتركة أو المتشاطئة .

٨- إتباع سياسة حماية المحاصيل ألمنتجه محليا من خلال فرض رسوم وضرائب على المحاصيل والمنتجات الغذائية المستوردة.

٩-يجب أن تكون عملية النمو الاقتصادي مقترنة ببرامج اقتصادية للحد من ظاهرة الفقر كأتباع سياسات إعادة توزيع الدخول كجزء من برامج التخفيف من حدة الفقر واستئصاله .

المصادر

١ – د.سالم توفيق ألنجفي:التنمية الاقتصادية الزراعية، مطبعة جامعة الموصل، ألطبعه الثانية، ١٩٨٧.

٢ – د.عبد الصاحب العلوان:أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي ،مجلة المستقبل العربي ،العدد١١٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، لبنان ١٩٨٨

٣ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات :ألمجموعه الإحصائية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦

٤ – منظمة الأغذية والزراعة الدولية (F.A.O) : (نحو عالم ينعم بتغذية جيدة) روما ، ايطاليا ،.١٩٩٢

٥ – مؤتمر القمة العالمي للأغذية : (إنتاج الأغذية – الدور الرئيسي للمياه) المجلد الثاني .١٩٩٦ .

٦-عبد الغفورابراهيم احمد، الأمن الغذائي في العراق ، بيت الحكمة ،العراق ،بغداد ،١٩٩٩ .

٧-عبد الله محمد المشهداني،الأمن المائي ومستقبل الأمن الغذائي في العراق في مستهل القرن الحادي والعشرين ،مجلة العلوم الزراعية ،المجلد (٣٣) ،العدد٤ ،٢٠٠٢ .

٨ – د.عبد الصاحب العلوان:قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي ،مجلة دراسات اقتصادية ،العدد ١٦، السنة الرابعة ،بيت الحكمة ،بغداد ،٢٠٠٢ .

٩ – د.عبد الصاحب العلوان:قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي ،مصدر سابق.

١٠ – مؤتمر ألقمه العالمي للأغذية ١٩٩٥، مصدر سابق .

١١ – عبد الله محمد المشهداني،الأمن المائي ومستقبل الأمن الغذائي في العراق في مستهل القرن الحادي والعشرين ،مصدر سابق .

١٢ – مؤتمر ألقمه العالمي للأغذية ١٩٩٥، مصدر سابق .

١٣ – منظمة الزراعة والأغذية الدولية للأمم المتحدة (F.A.O) – إنتاج الغذاء – والدور الرئيسي للمياه ،روما ، ايطاليا ،١٩٩٦.

١٤ – عبد الغفور ابراهيم احمد، الأمن الغذائي في العراق ، مصدر سابق.

١٥ – قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي ،مصدر سابق.

١٦-عبد الله محمد المشهداني،الأمن المائي ومستقبل الأمن الغذائي في العراق في مستهل القرن الحادي والعشرين ،مصدر سابق .

١٧ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات :ألمجموعه الإحصائية للأعوام ١٩٨٥-٢٠٠٤ .

١٨ – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مسح الأحوال المعيشية (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية)في العراق للعام .٢٠٠٤

١٩-محمد حسين باقر : قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا- الاسكوا ،نيويورك، ١٩٩٦.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٢٠- د. احمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مطبعة مكتبة لبنان ،.١٩٧٨

٢١- د. احمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق .

٢٢- د. كريم محمد حمزة : الفقر تطور مؤشرات الإطار ألمفاهيمي ، وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية (الفقر والغنى في الوطن العربي) بغداد .٢٠٠٢

٢٣- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،مسح الأحوال المعيشية (المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية)في العراق للعام مصدر سابق.

٢٤- د.عبد الصاحب العلوان:قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي ،مصدر سابق.

٢٥-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ألمجموعه الإحصائية للعام- ٢٠٠٦مصدر سابق

٢٦- د.عبد الصاحب العلوان:قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي ،مصدر سابق.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com